

الإحكام لابن حزم

وأما من قال يأخذ بالأثقل فلا دليل على صحة قوله أيضا وكذلك قول من قال يأخذ بالأخف وكل قول بلا دليل فهي دعوى ساقطة فإن احتج بقول \square D { شهر رمضان لذي أنزل فيه لقرآن هدى للناس وبينات من لهدى ولفرقان فمن شهد منكم الشهر فليصمه ومن كان مريضا أو على سفر فعدة من أيام أخر يريد \square بكم ليسر ولا يريد بكم لعسر ولتكملوا لعدة ولتكبروا \square على ما هداكم ولعلكم تشكرون } فقد علمنا أن كل ما ألزم \square تعالى فهو يسر ويقوله تعالى { وجاهدوا في \square حق جهاده هو جتباكم وما جعل عليكم في الدين من حرج ملة أبيكم إبراهيم هو سماكم لمسلمين من قبل وفي هذا ليكون لرسول شهيدا عليكم وتكونوا شهداء على لناس فأقيموا لصلاة وآتوا لزكاة وعنصموا \square هو مولاكم فنعم لمولى ونعم لنصير } .

قال أبو محمد والذي نقول به وب \square تعالى التوفيق إنه إن أفتاه فقيهان فصاعدا بأمور مختلفة نسبوها إلى رسول \square A فهو غير فاسق بتركه قبول شيء منها لأنه إنما يلزمه ما ألزمه النص في تلك المسألة وهو لم يدره بعده فهو غير آثم بتركه ما وجب مما لم يعلمه لكنه يتركهم ويسأل غيرهم ويطلب الحق .

مثال ذلك رجل سأل كيف أحج فقال له فقيه أفرد فهكذا فعل رسول \square A في حجه التي لم يكن له بعد الهجرة غيرها .

وقال له آخرون اقرن فهكذا فعل رسول \square A في حجه التي لم تكن له بعد الهجرة غيرها .

وقال له آخرون تمتع فهكذا فعل رسول \square A في حجه التي لم يكن له بعد الهجرة غيرها ففرض عليه أن يتركهم ويستأنف سؤال غيرهم ثم يلزمه ما قلنا آنفا قبل هذا من موافقته للحق أو حرمانه إياه بعد اجتهاده .

ويكون العامي حينئذ بمنزلة عالم لم يبين له وجه الحكم في مسألة ما إما بتعارض أحاديث أو آي أو أحاديث وآي فحكمه التوقف والتزيد من الطلب والبحث حتى يلوح له الحق أو يموت وهو باحث عن الحق عالي الدرجة في الآخرة في كلا الأمرين ولا يؤاخذ \square تعالى بتركه أمرا لم يلح له الحق فيه لما قدمنا قبل من أن الشريعة لا تلزم إلا من بلغته وصحت عنده .

والأصل إباحة كل شيء بقوله تعالى { هو لذي خلق لكم ما في لأرض جميعا ثم ستوى إلى لسماء فسواهن سبع سماوات وهو بكل شيء عليم } ويقول \square أعظم الناس جرما في الإسلام من سأل عن أمر لم يحرم فحرم من أجل مسألته